

## هل تعمل العقوبات ضد إيران هذه المرة؟

على أمريكا ألا تنسى العراق  
ام سي تي، ترويدي روبين، 24 يناير

ربما يكون التركيز الحالي على قضايا هايتي والاقتصاد والرعاية الصحية والتفجيرات الانتحارية في كابول مدعاة أن ينحي فريق أوباما العراق جانبا عن بؤرة التركيز. إلا أنه وعلى الرغم من الإهتمام الكافي الذي يوجه الى العراق فايران تتدخل بذكاء في السياسة العراقية في اطار الاستعداد للانتخابات المقررة في 7 مارس وهو الامر الذي قد يشعل فتيل العنف من جديد بين الشيعة والسنة. فأكثر من 500 مرشح في البرلمان ومن بينهم بعض كبار الساسة السنة تم منعهم من خوض الانتخابات في عملية مشبوهة ربما كانت بتشجيع من طهران.

والأحداث التي أدت إلى هذا الحظر تبين بوضوح أهمية وجود تركيز مكثف من الولايات المتحدة على بغداد إذا كنا نريد حقا سحب قواتنا قبل نهاية عام 2011. فهذا الحظر تم فرضه من قبل لجنة المساءلة والعدالة المثيرة للتحقيقات والتي يرتبط كبار أعضائها بعلاقات قوية مع طهران. ويقول كبار الساسة العراقيين انهم ليسوا متأكدين من الكيفية التي حصلت بها هذه اللجنة على سلطة حظر المرشحين الذين أعدوا قوائم أو سبب تأييد لجنة الانتخابات هذا الحظر. والتفسير هو أن رئيس لجنة المساءلة والعدالة ، علي اللامي ، حليف سياسي لأحمد الجلبي. (كما أن اللامي أمضى بعض الوقت في المعتقلات الاميركية بتهمة الوقوف وراء تفجيرات بغداد عام 2008 التي أودت بحياة اثنين من الاميركيين).

ونذكر أن الجلبي هو الرجل الذي أقتع فريق بوش بغزو العراق. (وكان لديه اتصال هاتفي مباشر مع ديك تشيني). كما أنه قدم منشقين الى وكالة الإستخبارات المركزية زودوها بمعلومات استخباراتية خاطئة بشأن أسلحة الدمار الشامل المزعومة لصادم. وفي نهاية المطاف اختلف المسؤولون الأميركيون مع الجلبي ويرجع ذلك في جزء كبير منه بسبب علاقاته الوثيقة مع طهران.

يعتقد كثير من العراقيين أن الحظر المفروض على المرشحين يهدف إلى ضمان نجاح الكتل السياسية الشيعية القريبة من ايران. ويعتقد بعض العراقيين ان الجلبي يضع نفسه كمرشح منافس على منصب رئيس الوزراء بدعم إيراني. بل هناك ما هو أكثر في هذا الخصوص. فالجلبي بطبيعة الحال لديه طموحات للعودة الى

الساحة السياسية. ومعظم المرشحين المحظورين هم من السنة المرتبطين بتحالف القائمة العراقية بما في ذلك صالح المطلك احد كبار قادتها. وجاء حظر الترشح بسبب اتهامات بوجود ارتباطات لهم في الماضي أو الحاضر مع حزب البعث المحظور وهو حزب صدام حسين. إلا أن المطلق خلافا لكثير من السنة كان قد اختار في وقت مبكر المشاركة في العملية السياسية العراقية الجديدة وكان عضوا في البرلمان للسنوات الأربع الماضية. فكيف يمكن الآن تبرير منعه من الترشح أو منع وزير الدفاع الحالي - وهو سني أيضا - من الترشح؟

والهدف من ذلك هو منع العراقية من حشد كتلة برلمانية كبيرة بما تكفي لمنح السنة تأثيرا كبيرا في ظل احتمالات وقوع انقسامات بين أصوات الاغلبية الشيعية. ربما هذا هو السبب في تأييد رئيس الوزراء نوري المالكي قرار الحظر ، كما أن غيره من الزعماء الشيعة لم يعلنوا معارضتهم القرار.

ولكي نكون منصفين ما يزال هناك دعر حقيقي بين كثير من الشيعة أن الأقلية السنية الذين كانوا يتولون السلطة في عهد صدام حسين يمكن أن يعودوا مجددا. ولكن الحقائق على أرض الواقع في ظل سيطرة الشيعة والاكراد على الجيش - على سبيل المثال - تستبعد حدوث ذلك.

كما أن الإنجاز العراقي الأهم خلال السنوات الثلاث الماضية والذي ساعد في تحقيقه القوات الأميركية الإضافية كان إنهاء الحرب الأهلية بين الشيعة والسنة إلى جانب قرار السنة بوقف قرار مقاطعة الانتخابات والسعي للحصول على الحقوق عن طريق الاقتراع .

وحظر الترشح لا يستبعد السنة من المشاركة ، ولكنه سوف يقلل من نفوذهم ، ويقنعهم بأنهم لن يحصلوا على معاملة عادلة. وهذا الحظر لن يجدد الحرب الأهلية ، لكنه قد يثير مزيدا من العنف. وبالفعل فالإرهابيون الذين يعملون على غرار تنظيم القاعدة يسعون الى اضعاف الحكومة التي يقودها الشيعة من خلال التفجيرات. كما أن الحظر أيضا يترك انطبعا واضحا بأن ايران تمسك بزمام الامور من وراء واجهة الحياة السياسية العراقية. وهو ما يقودنا مرة أخرى إلى حاجة فريق أوباما إلى منح الموقف اهتماما وثيقا. وإذا جرت هذه الانتخابات بمشاركة سنوية كاملة فسوف تمثل علامة بارزة في الشرق الأوسط بحدوث تحول في ميزان القوى من خلال انتخابات نزيهة ، وليس من خلال تزوير أو انقلاب.

فالسياسة العراقية حديثة العهد بعبور الخطوط الطائفية ، وكثير من الناخبين سئموا الاحزاب الدينية. واذا كان البيت الابيض حريصا على أن يترك وراءه قصة نجاح متواضعة ، يجب أن يعمل لمنع خروج هذه العملية عن مسارها. والسفير الاميركي في بغداد ، كريستوفر هيل ، حقق الكثير في البلقان وآسيا لكنه يفتقر الى الخبرة في الشرق الاوسط. كما ان نائب الرئيس جو بايدن قد حاول تلطيف قرار الحظر ولكن بدون نجاح حتى الآن. ولا يوجد متسع من الوقت ، ونفوذ

الولايات المتحدة في تضاؤل مستمر. وهناك حاجة الآن الى جهد مكثف من وراء الكواليس.

## ثغرات في الجهاز الأمريكي لمكافحة الإرهاب نيويورك تايمز، جان لو بروجوير، 25 يناير

إن فشل أجهزة المخابرات الأمريكية في منع محاولة التفجير الذي تعرضت لها طائرة أمريكية يوم عيد الميلاد، لا يرجع إلى أي شخص أو قسم، لكنه يمثل فشلا في النظام ذاته .

كما أن تركيز الولايات المتحدة على تشديد الرقابة على الحدود، وعلى قوانين الهجرة، والمبالغة في الاعتماد على تكنولوجيا جمع المعلومات لم يساعد في حماية أمن الدولة الأمريكية.

لا يمكن أن يحدث أي فرق إلا عندما يتم نبذ هذا النهج الدفاعي، مع وضع استراتيجية استباقية تفهم الطبيعة المتغيرة للتهديد الإرهابي، وتدعم في نفس الوقت تبادل المعلومات والتعاون بين وكالات الاستخبارات داخل الولايات المتحدة وخارجها.

لا يمكن لأي جدار - بما في ذلك أكثر الأسوار تعقيدا - أن يحمي الدولة بمفرده من أي هجوم إرهابي. ففي أمريكا الشمالية، نجد أن الحدود بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك سهلة الاختراق. وفي ضوء هذه الحقيقة، لا يمكن لقوانين الهجرة وضوابط الحدود أن تشكل العنصر الأساسي في أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب.

إن نهج خط ماجينو الدفاعي بات قديما وتعوزه الفعالية، لا سيما في مواجهة الأشكال المتغيرة لشبكات الإرهاب، التي تعد الآن إلى تجنيد المواطنين من الغرب وتدريبهم لكي يعودوا مرة أخرى إلى بلادهم لتنفيذ أعمال إرهابية فيها. المشكلة الأخرى في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة التطرف تتضمن جمع المعلومات عبر الأقمار الاصطناعية، والطائرات التي تعمل بدون طيار، والتتصت، ومراقبة الاتصالات بواسطة وكالة الأمن القومي، ووكالات أخرى. إن المبالغة في جمع البيانات تقتل المعلومات التشغيلية.

إن التهديد الإرهابي اليوم منتشر هنا وهناك فضلا عن أنه متعدد الأشكال، كما أنه لا يصدر من قيادة مركزية، لكنه نظام متغير ومتحور يستجيب لأي حالة أو حدث يمكن أن يستفيد منه. ويعتمد تقييم التهديدات على مرونة التفكير التي يمكن أن تتماشى مع هذا السلوك الفيروسي، مما يتيح القيام برد الفعل الفوري والمناسب.

لذلك، غالبا ما تكون مصادر المعلومات الاستخباراتية أكثر فعالية عن المصادر

التقنية لأن دوافع وفرص العمل يصعب قراءتها عن بعد عبر البيانات والمعلومات المبهمة. لا يمكن للأقمار الاصطناعية أن تدخل إلى عقل الجهادي لتعرف ما يدور بداخله.

الولايات المتحدة بحاجة إلى اتباع نهج جديد بأدوات ووسائل جديدة. أولاً وقبل كل شيء، إن تعميم المعلومات في الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية. ففي كثير من الأحيان، تكون إشارة أو علامة صغيرة تافهة وسط الكم الهائل من المعلومات والبيانات هي التي تنبئ بالتهديد القادم. لذلك، كلما تمتع محللو المعلومات بالنظرة الثاقبة، كلما ازدادت فرصة قراءة تلك العلامة أو الإشارة الصغيرة. إذا كان قد تم تبادل المعلومات المقدمة من قبل والد الطالب النيجيري عمر فاروق عبد المطلب المتهم بمحاولة تفجير الطائرة الأمريكية يوم عيد الميلاد وتحليلها بدقة، كان يمكن منع المشتبه فيه من صعود الطائرة المتجهة إلى الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي القول إن النظام الفيدرالي الأمريكي، غالباً ما يتسبب في إعاقة التواصل. وغالباً ما تتردد قوات الشرطة المحلية في التعاون مع الوكالات الفيدرالية. وقد لوحظ ذلك عند النظر إلى الفترة التي سبقت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لكن هذه المشكلة ما زالت لم تحل بشكل فعال.

في الواقع، ازداد الوضع سوءاً بسبب انتشار عدد كبير من وكالات المخابرات بدءاً من وزارة الأمن الداخلي حتى مجلس سلامة النقل والمركز الوطني لمكافحة الإرهاب في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ويبدو أن مكتب مدير وكالة الاستخبارات الوطنية يواجه صعوبات في تنسيق أنشطة أجهزة المخابرات ككل، وهذه هي المهمة التي كلف بها.

إن تنظيم القاعدة وأتباعه يمثلون مشروعاً عالمياً مقسماً إلى خلايا مستقلة في كل أنحاء العالم ويشبهون الأحجية. وكل وكالة وطنية وقوة شرطة محلية أو وكالة استخبارات أجنبية لديها قطعة من هذه الأحجية. لهذا السبب تتمثل المهمة الحاسمة الوحيدة في تطوير قدرة مشتركة على وضع كل القطع على نفس الطاولة لكي يتمكن كل المشاركين في الحرب ضد الإرهاب من رؤية الصورة الكاملة. لذلك، ينبغي القول إن التعاون يمثل حجر الزاوية لأي استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب. اعتمدنا في فرنسا الاستراتيجية الاستباقية التي وصفناها أعلاه. ونتيجة لذلك، لم نتعرض لفرنسا لأي هجوم إرهابي داخل أراضيها منذ عام 1996، واستطاعت إحباط محاولة أو محاولتين فقط خلال تلك الفترة.

تتطوي الجزئية الأخيرة من الاستراتيجية الأمريكية المحسنة والمجددة على فهم أدق للشكل المتغير للإرهاب العالمي اليوم.

لقد كانت إدارة الرئيس أوباما على صواب عندما أدركت أن حرب العراق حولت

الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب عن التهديد الحقيقي في أفغانستان وباكستان. وكان واضحا بحلول عام 2002 أن الرئيس الباكستاني برويز مشرف فقد السيطرة تماما على عناصر قوات الجيش والمخابرات الباكستانية. وكان لهذا الأمر تأثير مباشر على طبيعة الموجة الحالية من الهجمات الموجهة ضد الولايات المتحدة وأماكن أخرى ناهيك عن باكستان ذاتها.

أنا شخصيا علمت خلال التحقيقات التي أجريتها في عام 2003 في قضية جهادي أوروبي كان قد أرسل إلى باكستان أن مجموعة عسكر طيبة قامت بتدريب العديد من الأجانب في معسكراتها في كشمير بمن فيهم مواطنون من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا بغية إعادة إلى بلادهم مرة أخرى لتنفيذ عمليات إرهابية هناك. لقد اكتشفنا أن كل هؤلاء الأشخاص كانوا يحصلون على دعم مباشر من بعض أفراد في قوات المخابرات والجيش الباكستانية، حيث وفروا لهم الأسلحة والذخائر والتدريب.

كما أن من بين الأشياء التي تم التقليل من أهميتها ذلك الوضع المتدهور في شمال افريقيا. وقد عمد زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي إلى توثيق علاقاته مع كبار أعضاء الجماعة الجزائرية التي تعرف باسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال بغية تعزيز قدراته العملياتية ضد القوات الأمريكية في العراق. وبعد مصرع الزرقاوي في عام 2006، أعلنت قيادة الجماعة السلفية للدعوة والقتال عن ولائها للقاعدة واجتمعت مع كبار قيادة القاعدة- ربما يكون أيمن الظواهري- في المناطق القبلية في باكستان وغيرت اسمها إلى القاعدة في بلاد المغرب.

يتمثل هدف جماعة القاعدة في بلاد المغرب في زعزعة استقرار دول المغرب وبخاصة الجزائر، وتوسيع انشطتها في منطقة الصحراء من خلال مالي، وهي دولة ضعيفة جدا، بغية إنشاء معقل لها في موريتانيا. وتخطط القاعدة في بلاد المغرب إلى بسط نفوذها إلى غرب افريقيا عن طريق موريتانيا. وتقوم حاليا بتجنيد أعضاء لها في السنغال، كما أقامت علاقات عملياتية مع خلايا في النيجر. بعض من هؤلاء متهمون بصلتهم بالإسلاميين المتطرفين في نيجيريا مسقط رأس عمر فاروق عبد المطلب المتهم بمحاولة تفجير طائرة أمريكية في يوم أعياد الميلاد. وهذه إشارة واضحة على تزايد دور افريقيا كأرض خصبة للإرهاب.

من الواضح أن المحاولة الإرهابية الفاشلة لتفجير الطائرة الأمريكية يوم عيد الميلاد دفعت الولايات المتحدة إلى الاعتراف بأن تنفيذ عمليات إرهابية على أراضيها يمثل جزءا من استراتيجية القاعدة لفترة طويلة قادمة. إن أفضل طريقة للولايات المتحدة للدفاع عن نفسها هي بدء الهجوم مع تنفيذ استراتيجية استباقية تهدف إلى هزيمة القاعدة وحلفائها في اللعبة التي يحاولون التفوق فيها.

## تركيا وإسرائيل جلوبال فيوبوينت، سوات كينيكليوجلو، 26 يناير

تركيا وإسرائيل على خلاف وشقاق مرة أخرى، وهذا لا بد أنه يأتي بلا مفاجأة. فقد قام نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني آيلون مؤخرا بتوبيخ السفير التركي في تل أبيب على محتويات في مسلسل تلفازي تركي.

واعترضت إسرائيل فيما بعد، ولكن هذا سيمضي كحجر عثرة أخرى في طريق التوتر الجاري بين تركيا وإسرائيل.

وبالرغم من بعض الجهود الإسرائيلية والأميركية لوصم اعتراضات تركيا على سياسات إسرائيل بـ "المعادية للسامية"، إلا أن الناس الذين يشتغلون في صناعة أمور الدول يفهمون جيدا من أين تأتي تركيا. وهم يدركون بقدر مساوٍ أن الخلافات بين تركيا وإسرائيل من المرجح أن تستمر إذا لم يحدث هناك تغيير ملحوظ في مسائل مثل تحسين الوضع الإنساني في غزة، والتجميد الكامل والمباشر للمستوطنات والوضع الإجمالي لإسرائيل نحو عملية السلام - إذا كان ما زال ممكنا أن يتحدث المرء عن مثل تلك العملية (عملية السلام). أتذكرُ جيدا الأيام التي انتقدت فيها الولايات المتحدة تركيا على الحوار والتواصل مع سوريا في وقتٍ كانت فيه واشنطن والأوروبيون يحاولون عزل سوريا. واليوم نحن نرى مراجعة كاملة للسياسات الأميركية والأوروبية. فكلاهما (أي واشنطن وأوروبا) يعترفان بأن التواصل والحوار مع سوريا هو مسار العمل الصحيح.

وقتها، تم ازدياد وجهات نظر تركيا حول الشرق الأوسط وإغفالها - وفي رأي هذا يرجع أساسا إلى عدم القدرة على القيام بتحول ذهني بشأن تركيا ووضعها الجديد. وبدأ الأميركيون مراجعة موقفهم في عام 2007 وأدركوا أن تركيا هي قوة إقليمية ولم تعد الدولة التابعة في سنوات الحرب الباردة. وهم فهموا أن تركيا احتاجت إلى أن تُعامل وفقا لذلك. وقد تطلب الأمر قدرا من الوقت والجهد لتسهيل ذلك التحول الذهني، ولكن زيارة الرئيس باراك أوباما المبكرة إلى تركيا كانت تأكيدا لذلك الشعور نحو تركيا.

إن الأوروبيين ما زالوا لديهم وقت صعب في عمل ذلك التحول الذهني بخصوص تركيا، وهذا هو السبب في أن علاقاتنا ما زالت هشة. وتبدو إسرائيل أنها في نفس الموقف. وهي لا تبدو أيضا تقبل تماما أن تركيا قد تغيرت وأن إعادة دخول تركيا في الشرق الأوسط أمر دائم.

وتبدو إسرائيل أنها ترنو إلى فترة التسعينيات الذهبية من القرن الماضي، والتي كانت نتاج وضع معين ومحدد جدا في المنطقة. وتلك الأيام قد ولت ومن غير المرجح أن تعود حتى لو انتهى الأمر بحزب العدالة والتنمية التركي إلى كونه لم يعد موجودا في الحكومة. إن التوحد والترابط الطبيعي في تركيا إزاء فعلة آيلون

يجب أن يكون مؤشرا واضحا بالنسبة لأولئك الذين يعتقدون أن كل شيء سيكون ورديا إذا فقط سقط حزب العدالة والتنمية من السلطة. والأصدقاء والأعداء يعاملون سفراءنا على النحو الأفضل بناء على ذلك. والجهود الخرقاء لإذلال وإهانة سفير تركي يجب ألا تكون جزءا من الحسابات السياسية الداخلية الإسرائيلية.

وسياستنا الإقليمية تسعى إلى إعادة إدماج تركيا في منطقة جوارها المباشرة، بما في ذلك الشرق الأوسط. وتركيا عضو في مجموعة العشرين، وعضو حالي في مجلس الأمن الدولي، وتتفاوض مع الاتحاد الأوروبي وهي مؤثرة على نحو متزايد في مناطق مختلفة. وستستمر تركيا في الدفاع عن نظام حصري جديد في المنطقة وستنشئ الوسائل الدبلوماسية لدعم وتعزيز هذه الأجندة. وكما تم توكيده بثبات واستمرار في استطلاعات الرأي العام، فإن شعبنا وحكومتنا لديهما حساسية كبيرة نحو محنة ونكبة الفلسطينيين. وما لم يكن هناك تغيير منظور لمواجهة وعلاج الوضع الإنساني في غزة وما لم يتم تبني موقف بناء أكثر فيما يتعلق بصنع السلام مع سوريا، فإنه من غير المرجح جدا أن تتحسن جودة العلاقة الثنائية مع إسرائيل. وأول خطوة تتخذ في الاتجاه الصحيح هي الاعتراف بالوضع الإقليمي الجديد وبمصالح تركيا في المنطقة. ولكي يحدث هذا، من الضروري عمل التحول الذهني الضروري بشأن تركيا.

**هل تعمل العقوبات ضد إيران هذه المرة؟**

**"ام سي تي، عميد ميماريان، 27 يناير**

الآن وبعدهما رفضت طهران بشكل رسمي العناصر الرئيسية للاتفاق الذي كان من شأنه إنهاء الازمة بشأن ملفها النووي، فإن السؤال المطروح هو ما اذا كان الغرب سوف يمضي قدما في تهديده بفرض عقوبات اقتصادية اكثر صرامة على طهران. وربما يكون الأهم من ذلك هو هل سيكون للعقوبات الجديدة اثر اكبر من تلك التي سبق فرضها؟ كان الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد واضحا تماما بشأن موقف بلاده من العقوبات في السنوات الاخيرة. ففي سبتمبر 2008 قال: "يمكن للقوى العالمية ان تمرر قرارات بعقوبات دولية لمائة سنة دون ان تحول بين ايران وبين طموحاتها النووية." وفي الأسابيع الأخيرة , كرر ذلك الموقف معلنا انهم: "اصدروا عدة قرارات وعاقبوا ايران .. وهم يعتقدون ان هذه الأمور سوف تدفع ايران إلى الانبطاح لكنهم مخطئون."

والحقيقة الواضحة هي ان حالة الاقتصاد لم تلعب ابدا دورا رئيسيا في اذهان الزعماء الايرانيين او في معادلة الامن القومي الايراني.

مع ذلك فإن هذه الجولات من فرض العقوبات الدولية، اقترانا مع سوء ادارة واسعة للاقتصاد من قبل الحكومة الايرانية الحالية، قد نتج عنه تضخم كبير وعدم توفر فرص عمل بشكل كبير وركود اقتصادي.

وفي الحقيقة فإنه قبل وقت قصير من الانتخابات الرئاسية في يونيو الماضي، كان كثير من انصار احمدي نجاد يعتقدون ان الوقت قد اصبح مواتيا للتفاوض مع الولايات المتحدة حول البرنامج النووي الايراني. وبعدها كان الرئيس المتشدد قد حظي بثقة وتأييد القائد الاعلى اية الله علي خامنئي، فقد كان احمدي نجاد في وضع مناسب تماما لفتح خطوط اتصال مع "الشيطان الاكبر". غير ان الاحتجاجات التي اعقبت اعادة انتخاب احمدي نجاد غيرت كل ذلك.

فمع تحدي المحتجين الذين نزلوا إلى الشوارع ليس فقط شرعية الحكومة الايرانية بل ايضا سلطة القائد الاعلى، فإن المشاعر المعادية لاميركا والغرب تصبح مرة اخرى حجر الزاوية في السياسة الداخلية.

وقد اتهمت ايران الولايات المتحدة وبريطانيا باثارة والتحريض على الاحتجاجات الضخمة بعد الانتخابات حسب الادعاء. ومع بداية عام 2010، اتهمت طهران ادارة اوباما ايضا بالوقوف وراء عملية التفجير بسيارة مفخخة التي اسفرت عن مقتل عالم نووي بارز.

مع ذلك فلسوء الحظ بالنسبة لأغلب الايرانيين ، فإن القاء اللائمة على الغرب لن يضع الخبز والزبد في اطباق الشعب. بل ان ارقاما رسمية تظهر ان 30% على الاقل من الشعب يعيشون دون خط الفقر. ولم تعد الحكومة في طهران تستطيع ان تتجاهل الاثر الذي يمكن ان تخلفه العقوبات الدولية على الاقتصاد. ولسوء الحظ بالنسبة للنظام في ايران، فإن سنوات تحديه للغرب وسلوكه غير الحذر تجاه شعبه قد اوصله إلى مفترق طرق خطير، حيث يمكن للحكومة ان تقرر في النهاية الانخراط مع المجتمع الدولي والاعتراف بمطالب شعبها - وتحركات تخشى من انها يمكن ان تؤدي الى انهيارها.

او انها تستطيع ان تتجاهل الدعاوى من اجل الاصلاح السياسي ووضع حد للأزمة الاقتصادية. لكن من خلال عمل ذلك فإنها يمكن ان تخاطر بزيادة عدم استقرار سياسي يمكن ان يؤدي إلى اسقاط النظام الحالي.

وفي الحقيقة، فإنه هذا كان تقريبا نفس النوع من الازمة الذي ادى الى انهيار نظام الشاه في عام 1979.

### من السابق لأوانه الحكم على السياسة الخارجية لأوباما واشنطن بوست، ترودي روبين، 28 يناير

إذا كنت تحاول اصدار حكم على السياسة الخارجية للرئيس الاميركي باراك اوباما بعد سنة من توليه المنصب، فإن نصيحتي لك هي: ان تنتظر للعام المقبل. من المغربي القفز ووصف سياسته الخارجية بأنها اخفاق. بشكل عام فإن التوقعات العالمية المرتفعة جدا التي ألهمها فوز اوباما لم تحقق بعد اية انتصارات ملموسة في

السياسة الخارجية - في الشرق الاوسط او جنوب آسيا او في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمية. بل انه حتى المناصرين المبكرين لاوباما امثال الخبير الامني زيجنيو بريزينسكي كتب في مجلة (فورين افيرس) ان اوباما لم يحقق التحول المطلوب من خطيب ملهم الى رجل دولة قوي.

غير اني اعتقد انه من السابق لاوانه اصدار حكم: وان عام 2010 سوف يكون عاما حاسما بالنسبة للاستراتيجيات التي وضعها فريق اوباما - بشأن افغانستان وباكستان وايران والعراق وعملية السلام العربية - الاسرائيلية والقضايا الرئيسية الاخرى. وبحلول نهاية العام، سوف نكون قادرين على الحكم عما اذا كان تأكيده او اصراره على "الاشتباك" الدبلوماسي كبديل او كمكمل للقوة العسكرية يمكن ان يحقق نتائج أم لا.

ان المنتقدين الذين يسخرون من تأكيد اوباما على "الاشتباك" يتجاهلون المجريات التاريخية للاحداث. فقد قلص انهيار ادارة بوش في العراق، الذي تم انقاذه في اللحظة الاخيرة، بشكل كبير قوة ونفوذ اميركا في الخارج. وكذلك الحال بالنسبة لتخلي فريق بوش عن افغانستان، الامر الذي سمح لتنظيم القاعدة وحركة طالبان باستعادة حيويتهما من جديد.

يدرك اوباما بحق اننا لم نعد نستطيع التصرف بالشكل الذي كانت تتصرف به القوة العظمى الوحيدة في التسعينيات، ولا نستطيع ان نستمر في الاعتماد بشكل اساسي على القوة. فليس لدينا الموارد. وجيشنا منتشر بأقصاه وميزانياتنا تم تمديدها بشكل مبالغ فيه. ونفوذنا الدولي - القدرة على اقناع او اجبار البلدان الاخرى على السير خلف قيادتنا - تآكل بشكل كبير جدا في الوقت الذي يغرق فيه اقتصادنا. لو ان عضو مجلس الشيوخ جون ماكين فاز بالرئاسة في 2008، كان سيتحتم عليه الاقرار بنفس حقائق السياسة الخارجية التي ادركها بالفعل اوباما.

ان ما اخطأ فيه فريق اوباما هو التقدير المبالغ فيه لمدى وسرعة ما يمكن ان يحققه رجلهم بشأن تيار المشاعر الطيبة العالمية. كما انه فشل ايضا في ادراك السرعة التي يمكن ان يتآكل بها نفوذ الولايات المتحدة في الوقت الذي تتفاقم فيه المشاكل الاقتصادية لأميركا.

القضية الاساسية في ذلك هي ايران. ففي خطاب توليه المنصب، ادرج اوباما هذه العبارة المشهورة الآن حيال طهران: "سوف نمد ايدينا اذا كنتم تريدون ارجاء قبضتهم". وكان يأمل بأن تواصله ومد يده للعالم الاسلامي ومحاولاته في الانخراط مع المرشد الاعلى في ايران آية الله علي خامنئي، يمكن ان يحقق نتائج خلال السنة الاولى له في الحكم. كما كان يأمل ايضا في ان تحسن العلاقات مع موسكو وبكين

يمكن ان يقنعهما بتأييد عقوبات اشد على ايران اذا عجزت عن وقف برنامجها النووي.

حققت هذه السياسة اختلافا. ففكرة اشعال حرب اميركية ثالثة - مع ايران - بالقيام بعمليات قصف بالقنابل مباحة سواء اميركية او اسرائيلية هي فكرة مجنونة. ولا يريد الجيش الاميركي حربا ثالثة.

غير ان الصين وروسيا معارضتان لفرض عقوبات اشد في الوقت الذي ضعف فيه الوضع الدولي لأميركا وتغري فيه موارد الطاقة الايرانية. فضلا عن ذلك, فإن الاضطرابات السياسية داخل ايران جعلت النظام اقل عزمًا على التعامل والاتفاق في هذا الامر. والشعبية الشخصية للرئيس هي التي تبقى حتى الآن. ونفس الشيء بالنسبة لمحادثات سلام الشرق الاوسط, حيث خفت كثيرا جاذبيته العالمية داخل اسرائيل, ولم تستطع وحدها كسب تنازلات عربية. كما ان جاذبيته لم تستطع اقتناع الصين الصاعدة والهند بخفض الانبعاثات الكربونية التي تعتقدان انها يمكن ان تحجم النمو.

في 2010, سوف يتوافق فريق اوباما بشكل اكبر وسوف يكون, كما هو مأمول, اكثر واقعية. واستراتيجية الاشتباك - الدبلوماسية والاقتصادي والعسكري, اذا استدعى الامر - سوف يتم اختبارها عند الاقتراب من المواعيد النهائية في ايران والعراق وافغانستان وباكستان.

على صعيد ايران, فإذا استمرت طهران في تطوير القدرة على انتاج اسلحة نووية, فسوف يتصاعد الضغط في بعض الدوائر الاميركية وداخل اسرائيل من اجل القيام بعمل عسكري هذا العام. ويتعين على الرئيس ان يقاوم هذا الضغط في الوقت الذي يضغط فيه لصالح عقوبات جديدة. فقصف مواقع ايرانية, لن يوقف البرنامج النووي لطهران, بل يمكن ان يشعل المنطقة, في الوقت الذي يطيح فيه بأفضل امل للتغيير داخل ايران - المعارضة الداخلية المتزايدة للنظام.

في العراق, سوف ينخفض عدد الجنود الاميركيين بشكل حاد هذا العام. غير ان الامر سوف يتطلب تضافر اهتمام الولايات المتحدة مع دبلوماسية اقليمية بغية انجاح العراق في اجراء انتخابات مارس المقبل وتهيئة البلد لانسحاب اغلب او كل القوات الاميركية في عام 2011.

وفي هذا العام, سوف يتم اختبار استراتيجية اوباما بشأن افغانستان وباكستان بشكل كامل, مع آمال بأن يتم نقض زيادة القوات ودفعها في الاتجاه العكسي في عام 2011.

يؤكد الجيش الاميركي والبيت الابيض على ان المتشددين الاسلاميين لا يمكن هزيمتهم بالوسائل العسكرية فقط. بل ان الامر يتطلب انخراطا سياسيا ماهرًا مع الحكومتين الافغانية والباكستانية الضعيفتين لضمان ان المعونة الدولية المتزايدة تذهب الى خلق فرص عمل, ومن ثم تقويض طالبان. كما يتعين ايضا على القادة العسكريين الاميركيين اقناع نظرائهم الباكستانيين بتدمير ملاذات طالبان داخل بلدهم.

وفي نفس الوقت, فإن ذلك يمكن ان يتطلب دبلوماسية اميركية ذكية من خلف الكواليس للمساعدة في استئناف المحادثات الباكستانية - الهندية بشأن كشمير, وهو الصراع الذي يذكي الحماسة الاسلامية في باكستان. وفي النهاية, فإنه سوف يتطلب دبلوماسية اقليمية, تشجعها الولايات المتحدة, لإغراء زعماء طالبان الرئيسيين بقطع صلاتهم مع تنظيم القاعدة والاشترك في العملية السياسية الافغانية. وبدائيات هذه الدبلوماسية سوف تظهر في مؤتمر لندن بشأن افغانستان. وسوف نكون في وضع افضل للحكم على نجاح جهود اوباما في الاشتباك في مثل هذا الوقت من العام القادم.

### كيف نساعد هاييتي الآن وعلى المدى الطويل واشنطن بوست، بيل كلينتون، 28 يناير

لقد التقيت مع أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون يوم الأربعاء من الاسبوع الماضي ومع آخرين من كبار مسؤولي الأمم المتحدة لمناقشة احتياجات هاييتي على المدى المتوسط وال المدى الطويل. فينبغي العثور على الذين ما زالوا أحياء تحت الأنقاض، كما ينبغي دفن جثث القتلى. وينبغي أيضا إعادة الكهرباء، وتنظيف الشوارع. لكن أهم شيء تحتاجه هاييتي هو الأموال اللازمة لتوفير المياه والغذاء والمأوى والإمدادات الطبية الأساسية لتوفير إغاثة فورية للمشردين والجوعى والمصابين والمتضررين والمنكوبين.

وقد تصاعدت حدة الغضب واليأس في هاييتي حيث لا تزال جثث الضحايا ممددة في شوارع العاصمة بورت او برنس ومع تأخر تسليم المساعدات الدولية للمنكوبين لأسباب لوجستية، بينما أعلن الصليب الأحمر أن ما يصل إلى 50 ألف شخص قد يكونون قتلوا في هذه الكارثة.

وتمتلئ شوارع العاصمة بالآلاف من السكان الباحثين عن طيبب أو طعام ومياه أو حتى سيارة تنقلهم خارج المدينة التي تتصاعد فيها حدة التوتر بانتظار وصول المساعدات.

إن منظومة الأمم المتحدة برمتها تبذل قصارى جهدها لتوفير هذه الاحتياجات

وللتجمع من جديد على الأرض في هايتي بعد انهيار مبنى مقر الأمم المتحدة في العاصمة الهايتية، وفقدان الكثير من زملائنا. لقد تعهدت الحكومة الأمريكية بتقديم الدعم الكامل لجهود مساعدة هايتي على التعافي من هذه الكارثة مثلما فعلت العديد من الدول الأخرى. لقد عرضت المنظمات غير الحكومية والمواطنين العاديين تقديم المساعدة، لأن المساهمات الصغيرة يمكن أن تحدث farkا كبيرا في أعقاب هذا الدمار الرهيب.

بيد أنه وبعد انتهاء حالة الطوارئ، ينبغي أن تستمر أعمال التعافي وجهود إعادة الإعمار. كانت أول زيارة لي أنا وزوجتي هيلاري إلى هايتي في ديسمبر 1975، ومنذ ذلك الوقت وأنا ألمس الوعد والخطر الذي تشهده هذه الدولة، وشدني استمرار الأمل فيما بين شعب هايتي حتى وإن كان ذلك في مواجهة إساءة المعاملة والإهمال والفقر. إن حكومة هايتي ومواطنيها وأهل الشتات، والدول المجاورة والحلفاء والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدولية التزمت بالفعل بخطة للتنمية على المدى الطويل. لكن، ينبغي تعديل هذه الجهود بسبب كارثة الثلاثاء، وفي نفس الوقت، لا ينبغي التخلي عنها بأي حال من الأحوال.

لقد عملت عندما كنت رئيسا للولايات المتحدة لإنهاء الدكتاتورية العسكرية العنيفة في هايتي وإعادة الرئيس المنتخب إلى السلطة. وفي يونيو الماضي، قبلت أن ألعن دور مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي للمساعدة في تنفيذ خطة التنمية طويلة الأجل، وذلك من خلال زيادة مساعدات الدول الخارجية وتعزيز الاستثمار الخاص، وتنسيق وزيادة مساهمات المنظمات غير الحكومية وإشراك عدد أكبر من أهل الشتات. لقد ساعد هذا العمل على توفير المزيد من فرص العمل وتحسين التعليم والرعاية الصحية وتقليل أعمال إزالة الغابات، وتوفير المزيد من الطاقة النظيفة لهذه الدولة التي هي بحاجة ماسة إلى كل هذه الجهود.

لقد كانت البداية جيدة جدا. وكنت أعتقد قبل الزلزال أن هايتي باتت أقرب إلى تأمين مستقبل مشرق لها من أي وقت مضى. وعلى الرغم من هذه المأساة وهذه الكارثة، ما زلت أعتقد أن هايتي يمكن أن تنجح.

أولا، ينبغي علينا أن نهتم بالجرحى، ونساعد المشردين والباحثين عن العمل والجوعى. وبينما نواصل أعمال إزالة الأنقاض، سوف نوجد غدا أفضل من خلال بناء هايتي مرة أخرى وعلى نحو أفضل. أي ينبغي أن تكون المباني أقوى والمدارس أفضل مع تحسين الرعاية الصحية، والمزيد من التصنيع وتقليل أعمال تقطيع الغابات، كما ينبغي العمل على زيادة الزراعة المستدامة وتعزيز استخدام الطاقة النظيفة.

إن إقامة هذا الأساس من أجل مستقبل أفضل لهايتي سوف يتطلب المساعدة من

الحكومات والشركات والمواطنين. فلا شك أن شعب هايتي يستحق دعمنا. ومن يريد المساعدة يمكنه التبرع من خلال جهد الأمم المتحدة أو بإرسال رسالة نصية تحمل النص هايتي باللغة الإنجليزية إلى رقم 20222 للتبرع بعشرة دولارات إلى جهد الأمم المتحدة لإغاثة هايتي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن أكثر من 30 دولة ستشارك في الجهود التي تبذل لمساعدة هايتي بعد الزلزال، ومن المتوقع أن تطول اللائحة أكثر من ذلك. وقد أكدت وكالة المعونة الأمريكية أن التبرع بالمال في الوقت الحالي هو الوسيلة الأنجع للتضامن مع هايتي لأن الهبات العينية سيتأخر إرسالها. وأعلنت الوكالة أنها أرسلت 250 مسعفا بدأوا عملهم ميدانيا لتوزيع الغذاء والماء. سيتحدث الجميع خلال الأيام المقبلة عن قصص الدمار والخسائر وانتصار الروح البشرية. إن شعب هايتي سوف يطلب مساعدتنا، ليس لإعادة بناء هايتي فحسب، بل لكي تصبح دولة قوية وآمنة، وهذا ما كان يتمناه شعب هايتي دائما وهو يستحق ذلك بالفعل.

### الانهيار العالمي الكبير القادم جلوبال فيوبوينت، جوردون تشانج، 29 يناير

هل انتعش الاقتصاد العالمي؟ تقول توقعات الخبراء ان هذا العام سيشهد نموا بـ 2.4% غير أنهم ينسون شيئا وهو أن الصين من الممكن ان تفشل في وقت قريب، وإذا حدث ذلك فإن الدولة الأكثر سكانا في العالم سوف تجر معها باقي الدول.

في هذه اللحظة قد يبدو أن الأزمة الصينية هي آخر شيء ينبغي لنا أن نكون قلقين إزاءه. فالصين في العام الماضي تفوقت على الولايات المتحدة كأكبر سوق للسيارات وتجاوزت ألمانيا كأكبر مصدر.

ومؤخرا أعلنت بكين ان النمو خلال الربع الأخير من عام 2009 كان 10.7 في المئة و 8.7 في المئة خلال العام. وذكر بعض المحللين ان الارقام كانت قوية لدرجة ان الصين جاءت بعد اليابان كثاني أكبر اقتصاد عالمي. وأسواق الأسهم وأسعار العقارات وسمّ غيرها ما شئت: جميعها تأخذ فيها الصين منحني صاعدا.

غير أن دبي كانت تأخذ منحني مماثلا في وقت من الاوقات ولذا فقد اهتزت الأسواق العالمية في نوفمبر على إثر الأخبار التي تحدثت عن أن شركة دبي العالمية المملوكة لحكومة دبي وأكبر مدين للشركات قد طلبت تمديد سداد 59 مليار دولار من التزاماتها. وقبل فترة من الوقت ظهرت متاعب في الامارة المزدهرة واضحة إلا أن المستثمرين في الأوراق المالية أخذوا على حين غرة، وعلى ما يبدو لم يخطر لهم التفكير بأن مثل هذا الاقتراض قد يحدث.

ومن الواضح أنهم كانوا على خطأ. وقد تجاوزت الأسواق العالمية الصدمة في الوقت الحاضر ويرجع ذلك جزئياً إلى أن دبي صغيرة الحجم نسبياً بينما الصين، من ناحية أخرى، ليست كذلك.

ومثل دبي في بداية العام الماضي، فإن الصين في طريقها حالياً لبلوغ ذروة الفقاعة. وللوهلة الأولى، ليس هناك الكثير مما يربط مدينة صغيرة بدولة في حجم قارة، إلا أن كلا منهما يعاني من التمدد المفرط. فالنموذج الاقتصادي للصين الذي تقوده الصادرات أوجد نمواً مذهلاً في حقبة ما بعد الحرب الباردة لفترة لا نهائية من العولمة والتنمية الاقتصادية. بيد أن التجارة العالمية الآن في حالة ركود بعد أن انخفضت بشكل ملحوظ في العام الماضي. ونتيجة لمشاكل في الخارج، انخفضت الصادرات الصينية 16 بالمائة في عام 2009. وهناك احتمال ضئيل لحدوث انتعاش مستدام من هذا العام.

ولم تحاول بكين - متجاهلة نصيحة واشنطن وعواصم أخرى في أوقات الازدهار - إعادة هيكلة اقتصادها لصالح الاستهلاك. وبدلاً من ذلك، فإن الحكومة الصينية تسعى إلى الاستفادة القصوى من الطلب الأجنبي المرتفع في ذلك الوقت. ومن ثم تراجع دور الاستهلاك، وانحدر من المتوسط التاريخي البالغ 60 في المائة من الاقتصاد إلى نحو 30 في المائة العام الماضي. ولا توجد دولة لديها معدل أقل من ذلك. ولتعويض تراجع الطلب في الخارج وتباطؤ انفاق المستهلكين في الداخل، أعلن مجلس الدولة، الحكومة المركزية لمجلس الوزراء، خطة التحفيز في نوفمبر 2008. وكانت بكين قد أعلنت في الأصل أنها ستنفق 586 مليار دولار خلال عام 2010. ومع ذلك ففي أول سنة كاملة من البرنامج صرفت ما يقرب من 1.1 تريليون دولار في صناديق التحفيز.

وليس من المستغرب إذاً أن هذه الخطة قد تمخضت عن ناتج محلي إجمالي ولكنه نمو مصطنع. فقد بلغ الانفاق العام الماضي نحو ربع الاقتصاد الكلي. والآن ربما يعزى نحو 95 في المائة من نمو الصين إلى استثمارات تابعة للدولة، كما لاحظ أحد المحللين الصينيين مؤخراً.

وعلى الرغم من الانفاق الحكومي الكبير فاقتصاد الصين ليس قويا. وتظهر إحصاءات استهلاك الطاقة، وهي مؤشر حاسم على النشاط الاقتصادي أن التوسع الاقتصادي هو فقط ثلثا المعدل المعلن.

وعلاوة على ذلك فإن أسعار الاستهلاك المنخفضة تكذب تقارير رسمية بارتفاع مبيعات التجزئة. وإذا كانت هناك سنة كاملة تشهد انخفاضاً بنسبة 11.2 في المائة في الواردات فتلك علامة أخرى على بطء الطلب المحلي. وإذا كان الاقتصاد ينمو بنسبة أكبر من 10% حقا فلماذا تصر بكين على الاستمرار في خطة التحفيز؟ وسياسات الصين غير مستدامة. أولاً ستواجه الحكومة المركزية ضغوطاً لإيجاد المال لمواصلة الانفاق. فالعجز في الميزانية يرتفع بسرعة ما يضع قيوداً على

النفقات الإضافية. الأهم من ذلك أن المنظمين في بكين يشعرون بالقلق من أن بنوك الدولة التي تعد المصدر الرئيسي لمخصصات الحوافز هي نفسها تفرط في التوسع ويتراكم لديها الديون المعدومة.

ويعتقد توماس فريدمان وهو كاتب عمود بصحيفة نيويورك تايمز ان أيا من ذلك لن يمثل مشكلة، قائلا ان الصين ليست إنرون القادم. بيد أن الـ2.4 تريليون دولار من احتياطي النقد الاجنبي لدى الصين هو في الأساس غير قابل للاستخدام. لماذا؟ زعماء الصين يحتاجون إلى العملة المحلية للتعامل مع الاحتياجات المحلية. وإذا قاموا بتحويل الاحتياطيات الى العملة المحلية فسوف يؤدي ذلك الى ارتفاع كبير في قيمة العملة وخلق قطاع الصادرات الحاسم. ومن ثم فالاحتياطيات الاجنبية لديها لا يمكن استخدامها إلا بقدر محدود في الأزمات الداخلية.

الامر الثاني أن خطة الدولة للتحفيز تأخذ الأمة في الاتجاه الخاطئ لأنها تميل الى جانب الشركات الكبيرة المملوكة للدولة على حساب الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، والمؤسسات المالية للدولة تقوم بتحويل القروض إلى البنية التحتية التي ترعاها الدولة. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية شهد اقتصاد الصين توسعا بمعدل سنوي متوسط قدره 9.9 في المئة بسبب القطاع الخاص، ولكن بكين الآن تعيد تأميم الاقتصاد بأموال الدولة.

الامر الثالث أن فيضانات المشروعات المملوكة للدولة بأموال حكومية سوف تضعف قدرتها على المنافسة. ونحو خمس القروض المصرفية للدولة قد وجدت طريقها في أسواق الأوراق المالية الصاعدة، وجزء كبير آخر يغذي فقاعات سوق العقارات.

وأخيرا فإنفاق الاقتصاد القائم على خطط التحفيز، مع مرور الوقت، يصبح أقل فعالية في تحقيق النمو. وبسبب جميع الأخطاء التي ارتكبتها مجلس الدولة فإن برنامج الإنفاق هو الشيء الوحيد الذي يولد النمو في هذه اللحظة. ولسوء الحظ بالنسبة للحكومة فإن خطتها قد أسفرت عن اختلالات واضطرابات سيكون من الصعب التعامل مع هذا العام.

ومع ذلك فإن التحديات التي يواجهها المسؤولون الصينيون قد نمت على مر الزمن لأنهم نهجوا سياسات مؤيدة للنمو بدلا من تنفيذ التغيير الهيكلي. وهذا هو السبب أنه عندما ينفذ البخار من سياسات النمو - وهو ما سيحدث سريعا - ستكون الصين هي دبي القادمة ولكن بحجمها الاكبر.

المواد المنشورة في هذا الباب للاطلاع فقط، ولا تشكل أي دعوة إلى الاسترشاد بها أو الاعتماد عليها في اتخاذ أي قرار بناءً على محتواها.